الخلافُ النحوي في (كَي)

د. حيدر حبيب حمزة
كلية الآداب / جامعة القادسية

المقدمة :-

الحمدُ لله رَبِّ العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا محمد وآل بيته الطيبين الطاهرين .

لم يكن النحاة العرب يسيطرُ عليهم الفهم الواحد للمسألة ، أو نظرة واحدة تجمعهم في مناقشة قسم من المسائل النحوية ، بل كانوا يجتهدون في فهم المسائل ، وربّما الذي ساعدهم في هذا طبيعة هذا العلم ـ النَحو ـ ، واختلاف الاتجاه العقلي بينهم ، فضلاً عن المنافسة العلمية .

والمتأمل في مسائل الخلاف في النحو العربي ، يجد فيها تداخلاً في الاجتهادات والآراء على مستوى المذهب النحوي الواحد ، أو عند النحويين أنفسهم .

كان سبب اختياري للبحثِ الموسوم بـ ((الخلاف النحوي في كي)) ، أنّ كتبَ الخلاف لم تذكر جميع وجوه الخلاف المتعلقة بـ (كي) ، فالأنباري (ت ٥٧٧هـ) لم يذكر سوى مسألتين ، وكذلك عبد اللطيف الشرجي (ت ٨٠٢ هـ) . في حين أنَّ مسائل الخلاف في (كي) هي أكثر مما ذُكِر .

اقتضت طبيعة البحث أنْ يكون على تمهيدٍ ، وأربع فقرات ، ثمَّ الخاتمة .

أمّا التمهيدُ فقد تناولتُ فيه (كي) في اللغات السامية أبنت فيه عن وجودها في اللغات السامية وأمّا الفقرات فهي :

أولاً :- الخلاف في العملِ النحوي ، تحدثتُ فيه عن خلاف النحاة في العمل النحوي لـ (كي) عندهم.

ثانياً :- الخلافُ النحوي في عامل نصب الفعل بعد كي ، أبنتُ فيه عن اختلاف النحاة في عامل النصب للمعمول بعد كي ، وتحته فقرتان هما : أنّ الناصب هو (كي) نفسها ، وأنّ الناصب هو (أنْ) المضمرة .

ثالثاً :- إظهار أنْ بعد كي بين الجواز وعدمه ، والنحاة في هذه المسألة على رأيين هما : لا يجوز إظهار أنْ بعد كي ، وجواز إظهارها بعد (كي) .

رابعاً :- الخلاف في فصل كي عن معمولها ، وهذه الفقرة تحتها مسألتان هما : الخلاف في عمل كي بعد الفصل عن معمولها ، والفصل بين كي ومعمولها بغير ما و لا النافية .

ثُمَّ جاءت الخاتمة وفيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث .

تنوعت مصادر البحث بين كتب النحو القديمة والحديثة ومنها : كتاب سيبويه ، والمقتضب ، والمفصل في صنعة الإعراب ، وارتشاف الضرب ، وفي النحو العربي نقد وتوجيه ، ونحو الفعل ، والدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ، وغيرها .

وأخيرًا أسأل الله (ﷻ) أنْ أكونَ قد وفّقتُ فيما جمعتُ ، وأصبتُ فيما كتبتُ ، وأنصفتُ فيما علقتُ ، وان يجعل عملي هذا خالصًا لخدمةِ اللغة المباركة ، وأنْ ينالَ الرضا ، ويحظى بالقبولِ .

والحمدُ لله ربِّ العالمين .

التمْهيد:- كَيْ في اللغات السامية

وردت (كَيْ) في اللغات السامية ومنها اللغة العبرية الحديثة على شكل (د : ء) وتعني (كي) ومعناها : بسبب أو لأجل ، ويمكن أنْ تعطي معانٍ أخرى إذا جاءت بعدها ألفاظ معينة نحو : (د :ᵓ ℵ) وتعني كِي إم ، ومعناها : إنّما ، أو ما عدا ، و(كي عتّا) تعني بلا شك (١) .

وفي اللغة السريانية تأتي هذه المادة بصيغة (خـ ر) وتعني (كي)، ولكن معناها هو (هل) ،أو (أ) أي : حرف استفهام يأتي غالباً بعد أول كلمة من الجملة[٢].

ويبدو أنّ (كي) في اللغةِ السريانية فارقت السببية أو التعليل في معناها .

وفي اللغة المؤابية والفينيقية وردت (كي) بصيغة (د) وتعني (كَ) ، ومعناها: من أجل (٣) .

وتُعَدُّ (كي) من أدواتِ العطف (الربط) في اللغات السامية ، ذات الجذر المشترك ، وهي موجودة في اللغات الآتية :-

الأكدية kima ، الاوغاريتية k ، العبرية ki ، العربية كَيْ ، الإثيوبية kama (٤) .

ومن هذا العرض نخلص إلى نقطتين هما :-

١. انَّ (كَيْ) في معظم اللغات السامية يكون معناها لأجل ، أو بسبب ، ما عدا اللغة السريانية إذْ تكون (كي) فيها للاستفهام .
٢. لم تكن لفظة (كَيْ) من جهة النطق واحدة في اللغات السامية ، إذ نجد أنّها في اللغة الأكدية (كيما) والعبرية (كيا) .

أولاً :- الخلاف في العملِ النحوي

لم يكن الحرف كَيْ في عملهِ النحوي موضع اتفاق عند النُحاة العرب ، ويُلحظ أنَّ في عملها ثلاثة آراء هي :-

- أنَّها من حروف النصب :-

يرى فريقٌ من العلماءِ أنَّ (كَيْ) حرف نصب وهو خاص بالدخول على الأفعال (٥) .

نسب هذا الرأي إلى الكوفيين ، ومثّلَ الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) له بدخوله على الأفعال ، إذ قال : ((... واختلف في إعرابها ، فهي عند البصريين مجرورة ، وعند الكوفيين منصوبةٍ بفعلٍ مضمرٍ ، كأنَّك قلت : كَيْ تفعلَ ماذا ؟ وما أرى هذا القولَ بعيدًا عن الصوابِ .))(٦) ، ويبدوا أن قوله ((... وما أرى هذا القول بعيداً عن الصواب)) فيه قبول للرأي .

ونسبَ الانباري إلى الكوفيين القول بأنَّ كَيْ لا ترد إلا حرف نصب ، قال : ((ذهب الكوفيون إلى أنّ كي لا تكون إلا حرف نصب ، ولا يجوز أنْ تكون حرفَ خفضٍ ... أمّا الكوفيون فاحتجوا بأنْ قالوا : إنّما قلنا إنَّ كي لا يجوز أن تكون حرف خفض ؛ لأنَّ كي من عوامل الأفعال ، وما كان من عوامل الأفعال لا يجوز أن يكون حرف خفض ، لأنّه من عوامل الأسماء ، وعوامل الأفعال لا يجوز أن تكون من عوامل الأسماء . والذي يدلُّ على أنّها لا تكون حرف خفض دخول اللام عليها كقولك : ((جئتك لكَيْ تَفعَلَ هذا)) لأنَّ اللام على أصلكم حرف خفض ، وحرف الخفض لا يدخل على حرف الخفض ... وقالوا : ولا يجوز أنْ يقال : (الدليل على أنَّها حرف جر أنَّها تدخل على ما الاستفهامية كما يدخل عليها حرفُ الجر ؛ فيقال : كَيْمَهْ ، كما يقال : لِمَهْ) لأنا نقول : مَهْ من كَيْمَهْ ليس لكي فيه عمل ، وليس في موضع خفض ، وإنَّما هو في موضع نصب ... فيقولُ : كَيْمَهْ ؟ يريد : كي ماذا والتقدير : كي ماذا تفعل ، ثمَّ حذف ، فَمَهْ : في موضع نصب ، وليس لكي فيه عمل)) (٧) .

والمتأمل في حجج الكوفيين يجدها لا تخرج عن أنَّ كي من عوامل الأفعال ، وعوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء ، ودخول اللام عليها يؤكد هذا ، إذ لا يدخل حرف على حرفٍ ، وأنَّ مه من (

كَيْمَهْ) ليس لكي فيه عمل ، وأنَّه ليس في محل جر ، بل في محلِ نصب ، و(كَيْمَهْ) عندهم على تقدير : كي ماذا .

قال الرضي (ت ٦٨٨هـ) : ((ومذهب الكوفيين أنَّها في جميع استعمالاتها حرف ناصبة مثل (أن) ويعتذرون في نحو ... (كَيْمَهْ) بأنَّ الفعل المنصوب بكي مقدَّرة ، و(ما) منصوب بذلك الفعل ، كأنَّه قيل :جِئتكَ ، فتقول : كَيْمَهْ ، أي كي أفعل ماذا .)) [٨] .

وذكر مثل هذا عبد اللطيف الشرجي إذ قال : ((ذهب الكوفيون إلى أنّ كي لا تكون إلا حرف نصب ، ولا يجوز أنْ تكون حرفَ خفض ، لأنَّها من عوامل الأفعال ، ولا يجوز أن تكون حرف خفض ، لأنَّ حرف الخفض من عوامل الأسماء ...))[٩]

ومثل هذا ذكر السيوطي (ت ٩١١هـ) في قوله : ((... وذهب الكوفيون : إلى أنَّها مختصّة بالفعلِ فلا تكون جارّة في الاسم)) [١٠] .

ويبدو أنَّ حجة الكوفيين في عدِّ عوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء ، وبالعكس ، فيه نظر ، إذ يوجد في النحو العربي أكثر من حرف يعمل في الأسماءِ والأفعال نحو: حتى ، ولعلَّ ، ويعضدُ هذا قول الدكتور فاضل السامرائي : ((... عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال ، وعوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء ، وهذا بإجماع النحويين البصريين والكوفيين ، والغريب أنَّهم يقولون هذا ومع ذلك فان البصريين يقولون إنَّ كي ناصبة للفعل المضارع بنفسها وجارة بنفسها ... وان الكوفيين يذهبون إلى أنَّ حتى ينصب الفعل المضارع بنفسه ويخفض الاسم بنفسه .)) [١١] .

- إنها من حروف الجر :-

نُسبَ إلى الأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ) أنَّ كي عنده لا تكون إلا جارة ، قال الرضي : ((... إعلم أنَّ مذهب الأخفش : أنَّ كي في جميع استعمالاتها حرف جرّ . وانتصاب الفعل بعدها بتقدير (أنْ) ...)) [١٢] .

يفهم من النصّ أنَّ الأخفش يرى في (كَيْ) حرفًا جارًا والفعل الذي بعدها منصوب بتقدير (أنْ) المضمرة .

قال المرادي (ت٧٤٩هـ): ((نقل بعضهم في كي ثلاثة مذاهب : أحدها : أنَّها حرف جر دائمًا . قال : وهو مذهب الأخفش ...)) [١٣] .

وهو ما نسبه ابن هشام (ت٧٦١هـ) إلى الأخفش أيضًا إذ قال : ((وعن الأخفش أنَّ كي جارة دائمًا ، وانَّ النصب بعدها بـ (أنْ) ظاهرة أو مضمرة ...)) [١٤] .

يظهر من هذه النصوص أنَّ الأخفش يذهب إلى أنَّ (كَيْ) لا تكون مصدرية ناصبة بنفسها .

وأيّد هذه النسبة خالد الأزهري (ت٩٠٥هـ) ، والسيوطي ، والأشموني (ت ٩٢٩هـ) ، ومحمد بن عز الدين (ت ٩٧٣هـ) ، والدسوقي (ت ١٢٣٠هـ) [١٥] .

- الاشتراك بين الجرِّ والنصب :-

قال سيبويه (ت١٨٠هـ) : ((اعلم أنَّ هذه الأفعال لها حروف تعمل فيها فتنصبها ... وهي : أنْ ... و كَيْ وذلك جئتكَ لكي تَفعَلَ ...)) [١٦] ، وقال في موضع آخر : ((وبعض العرب يجعل (كَيْ) بمنزلة (حتى) وذلك أنَّهم يقولون : كَيْمَهْ في الاستفهام ، فيعملونها في الأسماء ...)) [١٧] .

أراد سيبويه أنَّ كي تدخل على الأفعال تارة فتنصبها وتارة تدخل على الأسماء فتجرّها ، فهي مشتركة بين الأسماءِ والأفعالِ في العمل .

وذهب المبرد (ت٢٨٥هـ) إلى هذا الرأي أيضًا ، قال : ((وأمّا كَيْ ففيها قولان : أمّا من أدخل اللامَ فقال : لِكي تقومَ يا فتى - فهي عنده والفعل مصدر ، كما كان ذلك في (أنْ) . وأمّا من لم يدخل عليها اللام فقال : كَيْمَهْ كما تقول لِمَه - فـ (أنْ) عنده بعدها مضمرة ، لأنّها من عوامل الأسماء كاللام)) [١٨] .

والى مثل هذا ذهب الرّماني (ت ٣٨٤هـ) قال : ((ومنها كي ، وهي من الحروف العوامل ، وعملها النصب في الفعل ... وكي تنصب بنفسها إلا على مذهب من قال : كَيْمَهْ ، فإنَّها على هذا المذهب جارّة ، وحروف الجر مختصة بالأسماء ...)) [١٩] .

ولعلَّ عبارة الجرجاني (ت ٤٧١هـ) أكثر وضوحًا ، قال : ((أعلم أنَّ كي على ضربين أحدهما أن يكون حرفَ جرّ بمنزلة اللام . والثاني أن يكون حَرْفًا ناصبًا ...)) [٢٠] .

والدليل عند الانباري على أنَّ كي حرف جرّ هو أنَّ ألف (ما) الاستفهامية لا يُحذف إلاّ إذا كانت في موضع الجر واتّصل بها حرف الجر ، فلما حذفت الألف في (كَيْمَهْ) دلَّ على أنّها حرف جرّ [٢١] .

ولم يبعد ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) عن هذا الرأي ، إذْ قال : ((أمّا كي فحرف معناه العلة ... وهو على ضربين : تكون حرف جر بمعنى اللام ، وناصبة للفعل بمعنى أنْ ... وذلك أنَّ من العرب من يقول كَيْمَهْ فيدخل كي على ما الاستفهامية ويحذف ألفها تخفيفًا ... فلو كانت كي هنا غير حرف جر لم تدخل على ما الاستفهامية لأنَّ عوامل الأفعال لا تدخل على الأسماء ويدلُّ على أنَّ ما هاهنا استفهام حذف ألفها ولا تحذف ألف ما إلاّ إذا كانت استفهامًا عند دخول حرف الجر عليها ...)) [٢٢] .

ويبدو أنَّ ابن يعيش أراد بقوله : ((... معناه العلة ...)) أي معناه الغرض وعلة الشيء .

وذكر ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) أنَّ كي على ضربين هما :-

كي المصدرية الناصبة وتكون مقترنة باللام ، وكي الداخلة على ما الاستفهامية ، وتكون جارة [٢٣] .

وقال المالقي (ت٧٠٢هـ) : ((إعلم أنَّ لـ (كَيْ) في كلام العرب موضعين : الموضع الأول : أن تكون حرفًا جارًا ، نحو قولهم إذا استفهموا عن شيء : كَيْمَهْ ؟ ... ولم تجيء جارة إلاّ مع (ما) الاستفهامية المذكورة خاصة فمعناها السببية كمعنى اللام ... الموضع الثاني : أن تكون حرف نصب بنفسها ، وذلك إذا دخلت عليها اللام الجارة أو أُريدت ...)) [٢٤] .

ووصف أبو حيان(ت ٧٤٥هـ) الرأي القائل بأنَّ (كي) تعمل في النصبِ والجرّ بالأكثر عند النحويين [٢٥] . وعلى هذا الرأي المرادي ، وابن هشام الأنصاري [٢٦] .

ونسبَ عبد اللطيف الشرجي هذا الرأي إلى عموم البصريين قال : ((... وذهب البصريون إلى أنَّها قد تكون حرف خفض ، لدخولها على الاسمِ في قولهم : كَيْمَهْ ، كما يقولون : فيمه . وهذا هو الأصحّ ...)) [٢٧] .

وعرض السيوطي للخلاف في هذه المسألة قائلاً : ((الثالث من نواصب المضارع كَيْ . ومذهب سيبويه والأكثرين : أنَّها حرف مشترك فتارة تكون حرف جر بمعنى اللام ، فتفهم العلة ، وتارة تكون حرفًا تنصب المضارع بعده ... واحتج من قال : إنَّها مشتركة بأنَّه سُمع من كلام العرب : جِئْتُ لكي أتعلّمَ ، وسُمع من كلامهم : كَيْمَهْ ، فأمّا : لكي أتعلّمَ فهي ناصبة بنفسها لدخول حرف الجر عليها ، وليس فيه حرف جرّ لأنَّ حرف الجر لا يدخل على حرف الجرّ . وأمّا كَيْمَهْ فهي حرف جر بمعنى اللام كأنَّه قال : لِمَهْ ؟ ...)) [٢٨] .

ويبدو أنَّ رأي البصريين هو الراجح لاسباب هي :

١. ان اغلب النُحاة يذهبون إلى أنَّ كي حرف مشترك بين الجر والنصب .
٢. ان اشتراك كي في العمل النحوي له نظائر في النحو العربي نحو : حتَّى ، ولعلَّ .
٣. ان مقولة الكوفيين في (كَيْمَهْ) أنَّ أصلها : (كي ماذا تريد) ، أمر بعيد ، وفيه تكلف ، لأنَّ مثل هذا التركيب نادر جدًا .

ثانياً :- الخِلاف في عاملِ نصب الفعل بعد كَيْ

اختلفَ العلماءُ في الناصب للفعل بعد كي ، ولهم في هذه المسألة وجوه هي :-

- انَّ الناصب للفعل هي كَيْ نفسها :-

قال سيبويه : ((إعلم أنَّ هذه الأفعالَ لها حروف تعمل فيها فتنصبُها لا تعمل في الأسماء ... وهي : أنَّ ، ... و كَيْ وذلك :- جئتُكَ لِكَيْ تفعَلَ ، ولَنْ)) [٢٩] .

يُفهم من كلام سيبويه أنَّ (أنْ) و (كَي) و(لَنْ) تعمل بنفسها من دون تقدير .

والى مثل هذا ذهب الرّمانيّ إذ قال : ((وكي تنصب بنفسها إلاّ على مذهب من قال : كَيْمَهْ ...)) [٣٠] .

أراد الرّمانيّ أنَّ كي هي الناصبة بنفسها ، أمّا (كَيْمَهْ) فإنَّها جارّة ، وحروف الجر مختصة بالأسماءِ ، فيضمر بعدها (أنْ) لتكون مع الفعل مصدرًا .

صرّح عبد القاهر الجرجانيّ أنَّ كي هي الناصبة ، قال ((... وإذا لم يكن حرفَ جرّ ، كان بمنزلة أنْ في نصبها الفعل بنفسها من غير إضمارٍ ، وذلك إذا دخلَ عليها اللامُ في نحو قوله تعالى : {لِكَيْلا تَأسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ} [٣١] ألا ترى أنَّ الفعلَ لو كان منصوبًا بعدها بإضمار أنْ لوجب أنْ لا يدخل عليها اللام ...)) [٣٢] .

وقول الجرجاني : (... من غير إضمار ...) أي من غير إضمار (أنْ) بعد كي ، وبهذا تكون (كَيْ) هي الناصبة بنفسها .

ذكرَ الأنباري أنَّ كي هي العاملة في الفعل الذي بعدها قال : ((... وأمّا (كَيْ) فتستعمل على ضربين : أحدهما : أنْ تعمل بنفسها ، فتكون مع الفعل بمنزلة الاسم الواحد ، نحو : جئتُكَ لكي تعطيني حقّي ...)) [٣٣] .

ولم يبعد ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) عن هذا الرأي ، قال : ((... وكَيْ ناصبة بتقدير (أنْ) فيها ، وهؤلاء لا ناصب عندهم إلا (أنْ) وليسَ بمستقيم ... وأمّا (كي) فهي ناصبة بنفسها ...)) [٣٤] .

والى مثل هذا الرأي ذهب المرادي ، وابن هشام ، وخالد الأزهري[٣٥] .

ونسبَ أبو حيان الأندلسي هذا الرأي إلى سيبويه قال : ((... فسيبويه يَقُول : تَنْصِبُ هي بنفسها ...)) [٣٦] .

وهذا الرأي عند محمود عز الدين للبصريين عامة ، قال :((وعند البصريين أنّها إنْ دخلت عليها اللام فهي مصدرية ناصبة بنفسها ...)) [٣٧] .

وذهب الدكتور محمد صلاح الدين إلى أنَّ (كَيْ) هي الناصبة للفعل المضارع سواء أمسبوقة باللام أم لا، ويرى أنَّ مدار نصب الفعل هو (كي) وليس التقدير[٣٨] .

ويرى الدكتور أحمد عبد الستار الجواري أنَّ (كي) عاملة بنفسها ؛ وذلك لانطباق شروط العمل عليها وهو الاختصاص [٣٩] .

- إنَّ الناصب هو (أنْ) : -

نسبَ المبرد إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠هـ) القول بأنَّ الناصب للفعل بعد كي هو (أنْ) المقدرة أو الظاهرة ، قال : ((... وكان الخليل يقول : لا ينتصب فعلٌ البتَّةَ إلاّ بأنْ مُضْمرةً أو مُظهرةً ...)) [٤٠] .

نلحظ أنَّ قول الخليل بن أحمد يمكن أنْ يُحمل على عموم نصب الفعل سواء أكان بـ (كي) أم بغيرها .

ولعلَّ عبارة الرضي أكثر تخصيصًا ، قال : ((وعند الخليل أنَّ الناصب مُضمر بعدها، بناء على مذهبه ، وهو أنَّه لا ناصب سوى (أنْ))) [٤١] .

فصّل المالقي القول في هذه المسألة ، وذكر أنَّ كي إذا دخلت على الفعل المضارع ولم تدخل عليها اللام ولا أرادها المتكلمُ انتصبَ ما بعدها بإضمار (أنْ) نحو قوله تعالى : { كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ }[٤٢] ، أمَّا إذا دخلت عليها اللام الجارة أو أُريدت ، فإنَّها بمعنى (أنْ) ، وهي وما عملت فيه في موضع مصدر مخفوض باللام [٤٣] .

يبدو أنَّ هناك تصورين لـ (كي) عند المالقي هما :-

١- أن تكون كي مجردة عن اللام ، فيكون الفعل المضارع منصوب بـ (أن) المضمرة .

٢- أن تكون كي داخلة عليها اللام أو أُريدت ، فالفعل المضارع منصوب بـ (كي) نفسها .

وتظهر أهمية اللام المتصلة بـ (كي) من جهتين هما :- أنها تجعل كي خاصة بالنصب من دون الجر ؛لأنَّه لا يدخل حرف جر على حرف جر آخر ، ونصب الفعل الذي بعد (كي) بها.

زادَ أبو حيان الأندلسي في نسبةِ هذا الرأي إلى الأخفش قال : ((... والخليل والأخفش يقولانَ : أن مضمرة بعدها ...)) [٤٤] ، وأيّد هذه النسبة – الخليل والأخفش – السيوطي [٤٥] .

ونسبة هذا الرأي إلى الأخفش ليست بالغريبة عن رأيه لأنَّ (كي) عنده في حالاتها كافة حرف جر ، فالمنصوب بعدها يجب أن يكون بتقدير (أن) ، لأنَّ الجر من عواملِ الأسماء .

قال الدكتور مهدي المخزومي : ((ويرى البصريون غير الخليل أنَّ الفعل المضارع إنَّما ينصب بأنْ ، ولنْ ، وإذن ، وكي ، وإذا نُصب بعد غير هذه الأدوات فهو منصوب بأنْ مضمرة جوازًا أو وجوبًا ... ويرى الخليل ... أنَّه إنّما ينصب بأنْ وحدها ولا ناصب له سواها ... وكان الخليل لهذا يسمي (أنْ) أم الباب))[٤٦] .

ويظهر ممّا سبق أنَّ الرأي الأول هو الراجح ، وذلك لسببين هما :-

١- ان اغلب النحاة يذهبون إليه ما عدا الخليل بن أحمد ، والأخفش .

٢- ان عدم التقدير أوْلى من التقدير .

ثالثاً :- إظهار أنْ بعد كي بين الجواز وعدمهِ

اختلف النحاة في إظهار (أنْ) بعد كي ، وهم في ذلك على قسمين هما :-

- لا يجوز إظهار (أنْ) بعد كي إلاّ في الضرورة الشعرية :-

نسب الأنباري إلى البصريين القول بعدم جواز إظهار (أنْ) بعد كي ، قال : ((وذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز إظهار (أنْ) بعد شيء من ذلك بحال ... وأمّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إظهار (أنْ) بعد (لكي) لا يخلو : إمّا أن تكون لأنّها قد كانت مقدرة فجازَ إظهارها بعد الإضمار ، وإمّا أن تكون مزيدةً ابتداءً من غير أن تكون قد كانت مقدرة ، بطل أنْ يقال ((إنَّها قد كانت مقدرة)) لأنَّ (لكي) تعمل بنفسها ولا تعمل بتقدير (أن) ولو كانت تعمل بتقدير (أن) لكان ينبغي إذا ظهرت (أن) أنْ يكون العمل لأنْ دونها ، فلما أضيف العمل إليها دلَّ على أنَّها العامل بنفسها ، لا بتقدير أنْ ، وبطل أن يقال إنَّها تكون مزيدة ابتداء ، لأنَّ ذلك ليس بمقيسٍ فيفتقر إلى توقيف عن العرب ، ولم يثبت عنهم في ذلك شيء ، فوجب أن لا يجوز ذلك . ومنهم من تمسك بأن قال : إنما لم يجز إظهار (أنْ) بعد كي وحتى ؛لأنّ كي وحتى صارتا بدلاً من اللفظ بأنْ ...))[٤٧] .

ويُفهم من هذا النصّ أنَّ حجج البصريين تقوم على أنَّ (كي) عاملة بنفسها فلا حاجة إلى القول بأنَّ (أنْ) مقدرة ، وعليه لا يمكن القول بأنَّها كانت مقدرة فيجوز إظهارها ، وأنَّ (أنْ) غير مزيدة ابتداءً ؛ لأنَّه لم يثبت عن العرب هذا ، وأنَّ (كي) بدل من (أنْ) .

ويرى ابن يعيش أنَّ إظهار (أنْ) بعد كي لا يكون إلا في الشعر ، قال:((... ولايظهر ان بعدها في الكلام لانه من الاصول المرفوظة وقد جاء ذلك في الشعر ومنه بيت جميل ...)) [٤٨] .

يقصد ابن يعيش قول جميل (ت ٨٢ هـ) :-

فقالت أكُلَّ الناس أصْبَحَتَ مانِحًا

لِسَانُكَ كَيْمَا أنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا [٤٩]

وقوله (في الشعر) يبدو على أنه في الضرورة الشعرية ، وموضع الشاهد ظهور (أنْ) المصدرية بعد كي .

ذهب ابن مالك إلى أنَّه لا يجوز إظهار (أنْ) بعد كي ، إلاّ في الضرورة الشعرية ، قال : ((... ولا تظهرُ (أنْ) بعدها إلاّ في الضرورة ...)) [٥٠] .

وجعلَ المالقي ورود (أنْ) بعد كي من الضرورة الشعرية [٥١] ، وذهب أبو حيان إلى أنَّ ورود (أنْ) بعد كي لا يكون إلاّ إذا اتصلت كي بـ (ما) ، أمَّا بغير هذا فقد قال عنه ((... وأمّا بغير (ما) فلا أحفظه .)) [٥٢] ، وقال ابن هشام : ((... ولا تظهر أنْ بعد كي إلاّ في الضرورةِ ...)) [٥٣] .

رجّح عبد اللطيف الشرجي رأي البصريين في هذه المسألة ، إذْ قال : ((... وذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز ؛ لأنَّهما - كي وحتى – قد صارتا بدلاً من اللفظ بـ (أنْ) وهذا هو الصحيح ...)) [٥٤] .

يظهر من هذا العرض أنَّ من النحاة من خصَّ (كي) الجارة بهذا الخلاف ، وقسم آخر منهم تحدّث عن (كي) بصورة عامة سواء أجارة كانت أم غيرها .

وملحظ آخر وهو أنَّ من البصريين من جعل إظهار أنْ بعد كي مقتصرًا على الضرورة ، وبعضهم حملها على الشذوذ في حين لا نجد مثل هذا عند بعضهم الآخر.

- **جواز إظهار (أنْ) بعد كي :-**

نصَّ الزمخشري على إظهار (أنْ) بعد كي ، قال ((... مجيء (أنْ) بعد (كي) : وقد جاءت (كي) مظهرة بعد (أنْ) في قول جميل ...)) [٥٥] .

نسب الانباري هذا الرأي إلى الكوفيين ، قال : ((ذهب الكوفيون إلى أنَّه يجوز إظهار (أنْ) بعد (كي) نحو : ((جِئْتُ لكي أنْ أُكرمَكَ)) فتنصب (أُكرمك) بكي و(أنْ) توكيد لها ولا عمل لها ، وذهب بعضهم إلى أنَّ العامل في قولك : ((جِئْتُ لكي أنْ أُكرمَكَ)) اللامُ ، وكي وأنْ توكيدان لها ... أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنَّه يجوز إظهار (أنْ) بعدها النقلُ والقياس . أمّا من جهة النقل فقد قال الشاعر :

أرَدْتْ لِكَيْمَا أنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي

فَتَتْرُكَهَا شَناً بِبَيْدَاءَ بلقعِ [٥٦]

وأمّا من جهة القياس فلأنّ (أنْ) جاءَت للتوكيد ... فدخلت (أنْ) توكيدًا لها ...)) [٥٧] .

وعلى هذا الرأي تكون كي هي العاملة في المعمول الذي بعدها ، و(أنْ) توكيد لها ، أو أنَّ اللام هي العاملة و (كي) و(أنْ) توكيدان لها .

أيّد ابن يعيش نسبة هذا الرأي إلى الكوفيين ، واستبعد ظهور (أنْ) بعد (لكي)[٥٨] .

ولم يبعد عن هذه النسبة الرضي الأستراباذي ، إذ قال : ((... وانتصاب الفعل بعدها بتقدير (أنْ) وقد تظهر ، كما حكى الكوفيون عن العرب : لكي أنْ أكرمك ...)) [٥٩] .

حمل عبد اللطيف الشرجي ما احتج به الكوفيون من الشعر على أنَّ استعماله ضرورة ، قال : ((ذهب الكوفيون إلى أنَّه يجوز إظهار (أنْ) بعد (كي) و(اللام) نحو قولك : جِئْتُ لكي أنْ تُكرمني ،

فالناصب (كي) ، و (أنْ) تأكيد . وقيل : الناصب (اللام) والباقي تأكيد ... والبيت الذي استشهد به الكوفيون لا يعرف قائله ، واستعماله ضرورة)) [٦٠] .

وعرض السيوطي لهذا الوجه من الخلاف ، قال : ((وإضمار (أنْ) بعد الجارة على جهة الوجوب ... وجوّزه الكوفيون في السعة .)) [٦١]

ويظهر أنَّ رأي البصريين هو الراجح ؛ وذلك لأنَّ أغلب النحاة الأوائل لم يرجحوا رأي الكوفيين .

رابعاً :- الخلافُ في فصل كي عن معمولها

لم يتفق النحاة في فصل كي عن معمولها وهم في ذلك على رأيين هما :-

أ – الخلاف في عمل كي بعد الفصل عن معمولها :-

من النحاة من يذهب إلى عدم إبطال كي عن عملها إذا فُصل بينها وبين معمولها ، فقد ذهب إلى هذا الرأي ابن مالك قال : ((... ولا يبطل عملها الفصل ، خلافًا للكسائي في المسألتين ... من كلامهم : جِئْتُ كي فيكَ أرغبَ وجِئْتُ كي أنْ تحسنَ أزورك : بنصب أرغب وأزورك ، والكسائي يجيز الكلام برفع الفعلين دون نصبهما)) [٦٢] .

يُفهم من هذا النص أنَّ الكسائي (ت ١٨٩هـ) يذهب إلى أنَّه إذا فُصل بين كي ومعمولها بالجار والمجرور أو بالمصدر المنسبك من (أن) والفعل المضارع بطُلَ عملها ، أمّا ابن مالك فلا يرى أنَّ الفصلَ يبطل عملها .

وقال أبو حيان : ((وقال ابن مالك : ولا يُبْطِلُ عملها الفصلُ خلافًا للكسائي ، وشرح ابنه بدر الدين كلام أبيه ، فقال : قد يُفصَلُ بالمعمول ، أو بجملة شرطية ، فيبقى النصبُ من كلامهم : جِئْتُ كي فِيكَ أرْغَبَ ، وجِئْتُكَ كَيْ إنْ تُحْسِن أزُورَكَ بنصب أرْغَبَ وأزُورَكَ ...)) [٦٣] .

ذهب إلى مثل هذا الرأي المرادي ، إذ قال : ((... إذا فُصلَ بين كي والفعل لم يبطل عملها خلافًا للكسائي نحو : جِئْتُ كي فيك أرْغَبَ ، والكسائي يجيزه بالرفع لا بالنصب ...)) [٦٤] .

وذكرَ مثل هذا الأشموني [٦٥] ، ويبدو أنَّ الراجح هو أنَّ كي إذا فصلت عن معمولها بالجار والمجرور ، والمصدر المنسبك لا يبطل عملها ؛ لأنَّ القول بإبطال عملها تفرّد به الكسائي – فيما اطلعتُ عليه – واغلب النُحاة على خلافه .

ب- الفصل بين كي ومعمولها بغير ما و لا النافية :-

لا خلاف بين النحاة على جواز الفصل بين كي ومعمولها بـ (لا) النافية وما الزائدة ، أمّا الفصل بغيرهما فكان موضع خلاف .

قال ابن مالك : ((... ولا يبطل عملها الفصل خلافًا للكسائي في المسألتين ...)) [٦٦] .

قال أبو حيان : ((ويجوز الفصل بَيْنَ كي ومعمولها (بلا) النافية نحو قوله تعالى : { كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً }[٦٧] وبما الزائدة ... وأمّا الفصلُ بغير ما ذكر فلا يجوزُ عند البصريين وهشام ومن وافقه من الكوفيين ، وذهبَ إلى جواز الفصل بينهما بمعمول الفعل الذي دخلتْ عليه ، وبالقسم ، وبالشرط الملاصق لها ، فيبطلُ عملها فتقول : أزُورك كَي زَيْدًا تُكْرِمُ ، وأزُورِكَ كي والله تَزُورني ، وأزُورِكَ كي أنْ تكافئني أُكْرِمْكَ . قال ابن مالك : ولا يبطل عملها الفصل خلافًا للكسائي ...)) [٦٨] .

أراد أبو حيان أنَّ هناك ثلاثة مذاهب في هذه المسألة ، هي :-

١- عدم جواز الفصل بين كي ومعمولها بغير لا النافية وما الزائدة، ومال إلى هذا الرأي البصريون ، وهشام ، وبعض الكوفيين .

٢- ذهبَ الكسائي إلى جواز الفصل بينها وبين معمولها بغير لا النافية وما الزائدة - بمعمول معمولها ، والقسم ، والشرط - مع إبطال عملها .
٣- أمّا ابن مالك فإنّه يجيز الفصل بكل هذه مع بقاء كي على عملها .

ذكرَ السيوطي مثل هذه الآراء [٦٩] . قال الأشموني : ((إذا فُصِلَ بين (كي) والفعل لم يبطل عملُها خلافًا للكسائي ، نحو جِئْتُ كَيْ فيك أرْغَبَ ...)) [٧٠] .

وذكر الصبان (ت١٢٠٦هـ) مثل هذا ، قال : ((... وأمّا الفصل بغير ما ذكر فلا يجوز عند البصريين وهشام ومن وافقه من الكوفيين مطلقًا سواء رفع الفعل أو نصب وجوّزه الكسائي بمعمول الفعل الذي دخلت عليه وبالقسم وبالشرط فيبطل عملها فيرفع الفعل واختار ابن مالك وولده جواز الفصل بما ذكر من العمل فينصب الفعل ...)) [٧١] .

ولم يبعد الخضري (ت ١٢٨٧هـ) عن هذا ، قال : ((... واجمعوا على جواز فصلها من الفعل بـ (لا) النافية ، وما الزائدة ... وبهما معًا نحو : كي ما لا يكون كذا ، أو في غير ذلك خلاف ...)) [٧٢] .

يظهر من هذا العرض أنَّ هذا الخلاف مبني على الخلاف السابق – عمل كي بعد الفصل - ، فالكسائي يجيز الفصل بين كي ومعمولها ، وهي عنده غير عاملة ، فلما لم تكن عاملة جوَّزَ الفصل بينها وبين معمولها بغير ما هو مشهور عند النحاة .

أمّا ابن مالك فـ (كي) عنده عاملة على الرغم من الفصل بينها وبين معمولها ، وعلى هذا لا يضر إنْ كان الفاصل لا النافية أو ما الزائدة أو غيرهما .

الخاتمة :

توصل البحث إلى نتائجٍ أهمها ما يأتي : -

١. أنَّ (كَيْ) من الحروف المشتركة بين النصب والجر ، فهي ليست خالصة للنصب فقط ، أو للجرِّ فقط .
٢. إنَّ (كَيْ) هي العاملة في الفعلِ الذي بعدها ، من دون حاجة للتقدير .
٣. لا يجوز إظهار (أنْ) بعد (كي) إلاّ في الترخصِ- الضرورة الشعرية- وما ذهب إليه الكوفيون فيه نظر .
٤. عدم جواز الفصل بين كي ومعمولها بغير (لا) النافية ، وما الزائدة .
٥. لا يبطل عمل (كي) إذا فصلت عن معمولها ، بـ (لا) النافية و(ما) الزائدة .

الهوامش :

[١]) ينظر قاموس عبري - عربي : ٣٣٧ .
[٢]) ينظر قاموس كلداني – عربي :٣٣٤ .
[٣]) ينظر A Hebrew and English Lexicon of the old testament : p :471
[٤]) ينظر مدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن : ٢٠٧
[٥]) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢ / ٥٧٠ مسألة رقم (٧٨) ، وشرح الرضي على الكافية:٤/٥٠ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٦٤٥ ، وائتلاف النُصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة : ١٥٠ ، وهمع الهوامع : ٢/ ٢٨٩ ، ومصباح الراغب : ٢ / ٥٤١ .
[٦]) المُفصّل في صنعة الإعراب : ٤٢١ .
[7]) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢ / ٥٧٠ – ٥٧٢ .

٨) شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٥٠ .
9) ائتلاف النُصرة : ١٥٠ ، وينظر . شرح التصريح : ٢/ ٣٦٠ .
١٠) همع الهوامع : ٢ / ٢٨٩ ، وينظر . منهج السالك إلى ألفية ابن مالك :٣/ ٥٥٠ .
١١) الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري : ٢٢٢ -٢٢٣ .
12) شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٤٨ -٤٩ .
١٣) الجنى الداني في حروف المعاني : ٢٦٤ .
14) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ١/ ٢٤٢ .
١٥) ينظر شرح التصريح ٢/ ٣٦٠ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٢٨٩ ، ومنهج السالك إلى ألفية ابن مالك:٣/٥٥٠، ومصباح الراغب : ٢ / ٥٤٤ ، وحاشية الدسوقي على مغني اللبيب : ١ / ٤٩٩ .
١٦) كتاب سيبويه : ٣ / ٥
١٧) نفسه : ٣ / ٦
١٨) المقتضب : ٢ / ٨ – ٩ .
١٩) معاني الحروف (الرمّاني) : ٩٩ – ١٠٠ .
٢٠) المقتصد في شرح الإيضاح : ٢ / ١٠٥٢.
٢١) ينظر الإنصاف : ٢ / ٥٧٢ .
٢٢) شرح المفصل : ٩ / ١٠٧ .
٢٣) ينظر شرح الكافية الشافية : ٣ / ١٥٣٢ – ١٥٣٣ .
٢٤) رصف المباني في شرحِ حُروف المعاني : ٢٩٠ .
٢٥) ينظر ارتشاف الضرب : ٤ / ١٦٤٥ .
٢٦) ينظر الجنى الداني : ٢٦٤ ، ومغني اللبيب : ١ / ٢٤١ – ٢٤٢ .
٢٧) ائتلاف النصرة : ١٥٠ -١٥١ .
٢٨) همع الهوامع : ٢ / ٢٨٩ .
٢٩) كتاب سيبويه : ٣ / ٥ .
٣٠) معاني الحروف (الرمّاني) : ١٠٠ .
٣١) الحديد : ٢٣ .
٣٢) المقتصد في شرح الإيضاح : ٢ / ١٠٥٢ – ١٠٥٣ .
٣٣) أسرار العربية : ٣٣١ .
٣٤) الإيضاح في شرحِ المفصل : ٢/ ١٣ .
٣٥) ينظر الجنى الداني : ٢٦٣ ، ومغني اللبيب : ١/ ٢٤١ – ٢٤٢ ، وشرح التصريح : ٢ / ٣٥٩ .
٣٦) ارتشاف الضرب : ٤ / ١٦٤٥ ، وينظر . همع الهوامع : ٢ / ٢٨٩ .
٣٧) مصباح الراغب : ٢ / ٥٤٤ .
٣٨) ينظر النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم : ٥٩ .
٣٩) ينظر نحو الفعل : ٣٨ .
٤٠) المقتضب : ٢ / ٦ .
٤١) شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٥٠ .
٤٢) الحشر : ٧ .
٤٣) ينظر رصف المباني : ٢٩٠ .
٤٤) ارتشاف الضرب : ٤ / ١٦٤٥ .
٤٥) ينظر همع الهوامع : ٢ / ٢٨٩ .
٤٦) في النحو العربي نقد وتوجيه : ١٤٢ – ١٤٣ .
٤٧) الإنصاف : ٢ / ٥٨٢ ، مسألة رقم (٨٠) .
٤٨) شرح المفصل : ٩ / ١٠٩ .
٤٩) ديوان جميل بثينة : ١٠٨ .
٥٠) شرح الكافية الشافية : ٣ / ١٥٣٣ .
٥١) ينظر رصف المباني في شرحِ حُروف المعاني : ٢٩١ .
٥٢) ارتشاف الضرب : ٤ / ١٦٤٦ .

٥٣) مغني اللبيب : ١/ ٢٤٢
٥٤) ائتلاف النصرة : ١٥١-١٥٢ ، وينظر . همع الهوامع :٢ / ٢٩١ .
٥٥) المفصل : ٤٢١ .
٥٦) المقاصد النحوية : ٣ / ٣٦٩ ، ولا يعرف قائله .
٥٧) الإنصاف : ٢ / ٥٧٩ ــ ٥٨١ .
٥٨) ينظر شرح المفصل : ٩ / ١١٠ .
٥٩) شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٤٨ ــ ٤٩ .
٦٠) ائتلاف النصرة : ١٥١-١٥٢ .
٦١) همع الهوامع :٢ / ٢٩١ .
٦٢) شرح التسهيل (ابن مالك) : ٣ / ٣٣٧ ــ ٣٤١ .
٦٣) ارتشاف الضرب : ٤ / ١٦٤٨ ــ ١٦٤٩ .
٦٤) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : ٤ / ١٢٣٣ .
٦٥) ينظر منهج السالك إلى ألفية ابن مالك :٣/ ٥٥٠ .
٦٦) شرح التسهيل (ابن مالك) : ٣ / ٣٣٧ .
٦٧) الحشر : ٧ .
٦٨) ارتشاف الضرب : ٤ / ١٦٤٧ ــ ١٦٤٨ .
٦٩) ينظر همع الهوامع :٢ / ٢٩٢ .
٧٠) منهج السالك إلى ألفية ابن مالك :٣/ ٥٥٠ .
٧١) حاشية الصبان : ٣ / ٤١٢ .
٧٢)حاشية الخضري : ٢ / ٢٥٣ .

المصادر

القران الكريم .

-اولاً: الكتب العربية

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة،عبداللطيف بن ابي بكر الشرجي الزبيدي (ت ٨٠٢هـ) ،تحقيق:د٠طارق الجنابي،ط١،عالم الكتب،بيروت،١٩٨٧م٠
- ارتشاف الضرب من لسان العرب،محمد بن يوسف الاندلسي(ت ٧٤٥هـ) ،تحقيق:د٠رجب عثمان محمد،مراجعة: د٠رمضان عبدالتواب :ط١ ،مطبعة المدني ،١٤١٨هـ - ١٩٩٨م٠
- أسرار العربية ،عبدالرحمن بن محمد الانباري(ت ٥٧٧هـ) ،تحقيق:محمد بهجة البيطار،مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق ،سوريا٠
- الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين،عبدالرحمن بن محمد الانباري،تحقيق :محمد محيي الدين عبدالحميد،ط٤،مطبعة السعادة ،مصر،١٣٨٠هـ - ١٩٦١م٠
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك،الحسن بن عبدالله بن علي المرادي (ت ٧٤٩هـ) ،تحقيق:د٠عبدالرحمن علي سليمان ،ط١،دار الفكر العربي،القاهرة،١٤٢٢هـ -٢٠٠١م٠
- الجنى الداني في حروف المعاني،الحسن بن عبدالله المرادي،تحقيق:د٠فخرالدين قباوة ومحمد نديم فاضل،ط١،دار الكتب العلمية،بيروت،١٤١٣هـ - ١٩٩٢م٠
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل،محمد الخضري الشافعي(ت ١٢٨٧ هـ) ،علق عليها:تركي فرحان المصطفى،ط١،دار الكتب العلمية،بيروت،١٤١٩هـ - ١٩٩٨م٠
- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب،مصطفى محمد عرفة الدسوقي(ت ١٢٣٠هـ) ،ضبط وتصحيح:عبدالسلام محمد امين،ط١ ،دار الكتب العلمية ،بيروت،١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م٠
- حاشية الصبان على شرح الاشموني،محمد علي الصبان (ت ١٢٠٦هـ) ،تحقيق:محمود بن الجميل،ط١،مكتبة الصفا،القاهرة،١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م٠
- الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري،د٠فاضل صالح السامرائي،مطبعة الارشاد،بغداد ١٩٧٠م٠
- ديوان جميل (شعر الحب العذري)،جمع وتحقيق وشرح:د٠حسين نصار،ط٢،دار مصر للطباعة،مصر،١٩٧٦م٠

- رصف المباني في شرح حروف المعاني، احمد بن عبدالنور المالقي(ت ٧٠٢هـ)، تحقيق:د٠احمد محمد الخراط،ط٢،دار القلم،دمشق،١٤٠٥هـ ١٩٨٥م٠
- شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)،محمد بن عبدالله بن مالك(ت ٦٧١هـ) ،تحقيق:محمد عبدالقادر عطا وطارق فتحي السيد،ط١،دار الكتب العلمية،بيروت،١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م٠
- شرح التصريح على التوضيح،خالد بن عبدالله الازهري(ت ٩٠٥هـ) تحقيق: محمد باسل عيون السود،ط٢،دار الكتب العلمية،بيروت،١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م٠
- شرح الرضي على الكافية،محمد بن الحسن رضي الدين(ت ٦٨٨هـ) تصحيح:يوسف حسن عمر،مؤسسة الصادق،ناصر خسرو،طهران،١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م٠
- شرح الكافية الشافية،محمد بن عبدالله بن مالك،تحقيق:د٠عبدالمنعم احمد هريدي،مركز البحث العلمي واحياء التراث الاسلامي،المملكة العربية السعودية – مكة المكرمة٠
- شرح المفصل،موفق الدين بن علي بن يعيش النحوي(ت ٦٤٣هـ) ،تحقيق:احمد السيد سيد احمد واسماعيل عبدالجواد عبدالغني،المكتبة التوفيقية،مصر٠
- في النحو العربي نقد وتوجيه،د٠مهدي المخزومي،ط٢،دار الشؤون الثقافية العامة،بغداد،٢٠٠٥ م٠
- قاموس عبري – عربي،ي٠قوجمان،ط١،مطبعة اورون،تل ابيب،١٩٧٠م٠
- قاموس كلداني – عربي،المطران يعقوب اوجين حنا،منشورات مركز بابل،بيروت،١٩٧٥م٠
- كتاب سيبويه،عمرو بن عثمان بن قنبر(ت ١٨٠هـ)،تحقيق:عبدالسلام محمد هارون،ط٤،مطبعة المدني،القاهرة،١٤١٢هـ ،١٩٩٢م٠
- مدخل الى نحو اللغات السامية المقارن،سباتينو موسكاتي واخرون،ترجمة وتقديم:د٠مهدي المخزومي ود٠عبدالجبار المطلبي ،ط١،عالم الكتب،بيروت،١٤١٤هـ - ١٩٩٣م٠
- مصباح الراغب (شرح كافية ابن الحاجب)،محمد بن عزالدين المفتي(ت ٩٧٣هـ)،تحقيق:عبدالله حمود الشمام،ط١،مكتبة التراث الاسلامي ،اليمن – صعدة،١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م٠
- معاني الحروف،علي بن عيسى الرماني النحوي(ت ٣٨٤هـ)تحقيق:د٠عبدالفتاح اسماعيل شلبي ،ط٢،دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة،المملكة العربية السعودية – جدة،١٤٠١هـ - ١٩٨١م٠
- مغني اللبيب عن كتب الاعاريب،عبدالله بن يوسف بن احمد بن هشام الانصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق : د٠مازن المبارك ومحمد علي حمدالله ،مراجعة:سعيد الافغاني،ط١،مطبعة امير،طهران،١٣٧٨هـ٠
- المفصل في صنعة الاعراب،محمود بن عمر الزمخشري(ت ٥٣٨هـ)تصحيح:د٠اميل بديع يعقوب،ط١،دار الكتب العلمية،بيروت،١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م٠
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الالفية،بدرالدين محمود بن احمد العيني (ت ٨٥٥هـ)،تحقيق:محمد باسل عيون السود،ط١،دار الكتب العلمية،بيروت،١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م٠
- المقتصد في شرح الايضاح،عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ)،تحقيق:د٠كاظم بحر المرجان،دار الرشيد للنشر،بغداد ١٩٨٢م٠
- المقتضب،محمد بن يزيد المبرد،(ت٢٨٥هـ)، تحقيق:عبدالخالق عضيمة،عالم الكتب،بيروت،١٣٨٢هـ- ١٩٦٣م٠
- منهج السالك الى الفية ابن مالك،علي بن محمد الشافعي الاشموني(ت ٩٢٩هـ) تحقيق:محمد محيي الدين عبدالحميد ،ط١،دار الكتاب العربي،بيروت،١٣٧٥هـ -١٩٥٥م٠
- نحو الفعل،احمد عبدالستار الجواري،مطبعة المجمع العلمي العراقي،بغداد،١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م
- النحو الوصفي من خلال القران الكريم،د٠محمد صلاح الدين مصطفى،مؤسسة الصباح ،الكويت٠
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،عبدالرحمن بن ابي بكر السيوطي(ت ٩١١هـ) ،تحقيق:احمد شمس الدين،ط١،دار الكتب العلمية،بيروت،١٤١٨هـ - ١٩٩٨م٠

-ثانياً: الكتب الاجنبية:

-AHebrew and English lexicon of the old testament .loy:Brown,F.Driver's Briggs,c.oxford.1979.

Abstract

THE GRAMMATICAL CONFLICT IN "THAT"

Praise be to Allah ,prayer and peace to His Messenger Mohammad and his family virtuous and kinds.

Never Arabs grammarians were been controlled by one understand for the problem or one viewpoint gathering them in discussion part of grammar cases ,may be the nature of this science "syntax" helped them ,differential mind directions ,in addition to the scientific competition.

Who meditate the contradiction cases in Arabic syntax ,found already interaction of aspects and notions one grammarian doctrine level ,or for the grammarian themselves.

My really causes for chosen the research entitled "the grammarian conflict in that " the conflicted books never mentioned all the related conflicts connected with (that) ,Al-Anbary (death 577 D.H.) he didn't mention except tow cases ,and Abull Latif Al-Sharji (death 802 A.H.) Whereas the conflict in "That" is more than he mentioned.

The research nature required to be on four themes then conclusion:

For the preface ,I discussed "That" as Samian languages "Where I showed its source in samic language ,for the themes are:

- the first name :the conflict in grammarian works .I deal with grammarians conflicts in grammarians works of "That" for them.
- second them :the conflict in the subjunctive verb after "that" I clarified the conflicts of the grammarians in the text element for the valid after that ,after it tow items: subjunctival is "that" itself, the subjunctive "to" implicit".
- third themes :showing "to" after "that" between the permissibility or nonbeing in this case on tow pinions are: not being allowable showing to after that ,possible to show it after "that".
- fourth theme :the conflict in separating that of its produced ,this theme has tow cases are :the conflict in that works after separation of its produced ,separation between "that" and its produced without " What" negation ,then the conclusion where I deal with the most results which the researcher achieved to.